



لرئيس مجلس إدارة الصندوق وزميل تيلور في الدراسة: لو كان هناك كتاب سنوي لفوج الحاصلين على الدكتوراه في ستانفورد، فإن الكلام الذي سيرد تحت صورة جون ربما يذكر: «الأرجح أن يضع قواعد لسياسة ناجحة للنقد. ولا ريب أن اهتماماته وتدريبه يشيران نحو مثل هذا الإسهام».

ويعترف تيلور بأن العمل الأكاديمي أرسى الأساس، لكن خبرته السياسية في واشنطن خلال المهمتين اللتين قام بهما في مجلس المستشارين الاقتصاديين بالولايات المتحدة هي التي شكلت القوام المتماثل لعمله، كما أخبر مجلة التمويل

وجود مفهوم يحمل اسمك شرف لا يدانيه شرف في علم الاقتصاد مثلما هو في العلوم الأخرى. وبهذا المعيار، فإن ستانفورد جون تيلور من بين أكبر خبراء الاقتصاد الكلي جدارة بالترتيب بين جيله. والواقع أن المفاهيم التي تحمل اسمه أصبحت جد شائعة لدرجة أن بن برنانك رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يمزح قائلاً «مع شحذ شهيتنا بفضل قاعدة تيلور، مبدأ (تيلور)، منحني (تيلور)، فإننا نتطلع الآن إلى القول المأثور لتيلور، وبلاغة تيلور، بل وربما لغز تيلور».

السعى وراء القواعد

والتنمية عندما قال «أشك أنه كانت ستواتيني هذه الفكرة بدون الخبرة في مجلس المستشارين الاقتصاديين». والواقع أن مسيرة تيلور المهنية اتسمت بسهولة الانتقال جيئة وزهاً بين العمل الأكاديمي وصنع السياسة، وأحدث مثال لذلك هو عمله كأكبر مسؤول عن الشؤون الدولية في وزارة الخزانة الأمريكية. وعندما يكون في المجال الأكاديمي، ينكب على التعليم والبحث في انغماس لا يتميز به صانع للسياسة في واشنطن: فللاستحواذ على انتباه الطلاب في الفصل بشأن الطلب والعرض في مجال الزراعة، أخذ يتبخر ذات مرة في أرجاء الفصل في زي كاليفورنيا الأرجواني المزرق على وقع أغنية مارفن جاي «لقد سمعت عنها من خلال مصدر سرى».

براكاش لونجاني

رسم صورة

لجون تيلور

John Taylor

وأشهر هذه المفاهيم وهو قاعدة تيلور، وهو معادلة بسيطة قدمها تيلور في ١٩٩٢، لوصف استجابة هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي المتعلق بسعر الصرف تجاه التضخم ودورات الأعمال. وقد نجحت المعادلة كوصف وكوصفة على حد سواء: فقد وصفت كيف كان البنك الفيدرالي يحدد سعر الفائدة وأوصت بما ينبغي على هذا البنك أن يفعله بعد ذلك - وما يمكن أن يفعله. وسرعان ما حظت المعادلة بقبول واسع بين البنوك المركزية كمرشد مفيد للسياسة.

ولا يندهش من يعرفون جون تيلور جيداً من هذا النجاح. ففي مؤتمر عقد في دالاس في العام الماضي لترتيب أعمال تيلور، قال جون ليبسكي النائب الأول

من حرية التقدير إلى وضع القواعد

حتى السبعينيات من القرن العشرين، كانت آليات بنك الاحتياطي الفيدرالي وغيره من البنوك المركزية تكتنفها الأسرار. فقد كانت السياسة النقدية تعتبر موضوعا لا تفهمه سوى القلة ومن الأفضل تركه لحرية تقدير الفنيين. وكانت المشكلة هي أن هذا الاستخدام لحرية التقدير أدى عادة لأخطاء مكلفة: على سبيل المثال، خلال الكساد الكبير، عندما تسبب الاحتياطي الفيدرالي في هبوط شديد للاقتصاد عندما داس على الكوابح وليس على معجلات السرعة، أو خلال التضخم الكبير في السبعينيات، عندما ترك البنك الفيدرالي سقطة التضخم ترتفع لأعداد مكونة من رقمين.

وكان الحل حسب رأى اقتصاديين محافظين مثل الراحل ميلتون فريدمان هو إلزام البنك الفيدرالي بإتباع قواعد صارمة تماما. والواقع أن فريدمان ظل سنوات طويلة يدعو إلى قاعدة يحافظ بمقتضاها البنك الفيدرالي على نمو عرض النقود بمعدل يبلغ 3-5 في المائة سنويا - أساسا بتحويل إدارة السياسة النقدية إلى الكمبيوتر. بيد أنه عندما حاول البنك الفيدرالي تطبيق هذه القواعد المستندة لعرض النقود في مطلع الثمانينيات، لم يلق نجاحا - فقد كانت العلاقة قصيرة الأجل بين عرض النقود والاقتصاد غير مستقرة بدرجة لا تجعل القواعد دليلا جيدا للسياسة النقدية.

وتعاطفا مع دعوة فريدمان لتفضيل القواعد على حرية التقدير، كان تيلور واحدا من جيل أصغر من خبراء الاقتصاد الكلي المحافظين المهمتين باستنباط قاعدة للسياسة النقدية تصادف نجاحا. واستغل مهارته وتدريبه المرموقين مما جعله في صدارة الساعين لصياغة قاعدة نقدية عملية. وباعتباره خريجا من برنستون في منتصف الستينيات، كتب أطروحة للدكتوراه نالت الجائزة قام فيها بمحاكاة استجابة الاقتصاد في ظل أنماط مختلفة من السياسات الاقتصادية. واستند لهذا الأساس خلال عمله الذي أعده للتخرج من ستانفورد، حيث درس على يد إحصائيين مشهورين مثل تى ديليو (تيد) أندرسون حول ما يسمى التقدير المشترك ومشكلات الرقابة - وهي مناهج إحصائية متقدمة تضع نماذج لسلوك الاقتصاد وفي الوقت نفسه تحدد اختيار السياسات الاقتصادية المثلى.

وفي جامعة كولومبيا، وفي أول منصب تولاه بعد التخرج، عمل مع إدmond (نيد) فيلبس - الذى حصل على جائزة نوبل في 2006 - على نماذج تضمنت سلوكا جامدا أو متوانيا للأسعار والأجور. وبمعارضة الاتجاه الأكاديمي الذى كان سائدا حينذاك حول افتراض مرونة الأسعار والأجور، استطاع تيلور أن يضيف واقعية أكبر على نماذجه وجعلها أكثر استساغة لمن ينكبون على النماذج فى البنك الفيدرالي والبنوك المركزية الأخرى.

ويقول تيلور أن الفترة التى أمضاها فى كولومبيا لا تنسى بسبب الإثارة الفكرية للتحلق حول «نجوم راسخة أقدامهم مثل نيد فيلبس وفيل كاجان ونجوم كانوا قيد التشكيل مثل جويلرمو كالفو (وردت سيرته فى عدد مارس 2007 من مجلة التمويل والتنمية) وكارلوس رودريجونز». وقد تلازم كل من تيلور وكالفو، من بين إنجازاتهما الأكاديمية الأخرى، فى القيام بالعمل الذى شكل فتحا عن جمود الأسعار والأجور. والواقع أن مصطلحي «عقود تيلور» و «عقود كالفو»، والتي تشير لطرق بديلة اقترحها كلاهما لإثبات جمود سلوك الأسعار والأجور، أدخلتا كلاهما فى قاموس الاقتصاد.

قواعد تيلور!

خلال جولتيه فى مجلس المستشارين الاقتصاديين، اكتشف تيلور الجانب العلمى لوضع السياسة النقدية. وباعتباره اقتصاديا فى هيئة التدريس فى

1976-1977، تعلم مدى أهمية قياس مفاهيم اقتصادية مثل الناتج المحلى الإجمالى المحتمل والمعدل الطبيعى للبطالة بالنسبة لتنفيذ السياسة النقدية. ويقول إن من إنجازات المجلس الأساسية فى ذلك الوقت، زيادة تقدير المعدل الطبيعى للبطالة فى الولايات المتحدة من 4 إلى 4.9 فى المائة. ويقول تيلور وهو يضحك «لقد شعر أهل السياسة بالفزع من أن يصل إلى 5 فى المائة. لقد كان الأمر أشبه بمحطة للغاز تسعر البنزين بمبلغ 1.995 دولار للجالون بدلا من دولارين».

وفى 1989 - وكان تيلور حينذاك قد انتقل من كولومبيا إلى ستانفورد - عاد إلى واشنطن بعد أن عينه الرئيس الأمريكى جورج اتش دبليو بوش كواحد من ثلاثة أعضاء فى مجلس المستشارين الاقتصاديين. وكان من بين مسؤولياته العمل كضابط اتصال بين الإدارة والبنك الفيدرالي. ويقول تيلور «لقد استطعت رؤية أن سلوك البنك الفيدرالي لم يكن فوضويا أو قائما على حرية التقدير كما

«كانت المعادلة التى اقترحها تيلور هى البساطة نفسها - كانت بسيطة لحد أن تيلور استطاع أن يضعها على ظهر بطاقة الزيارة الخاصة به».

كان يجرى وصفه عادة. فمسؤولو البنك الذين كنت أتحدث إليهم كانوا يعتبرون أنفسهم يحاولون التصدى لأحداث تقع فى الاقتصاد بطريقة منتظمة تماما».

ويتذكر دونالد كوهن، الذى ظل مسؤولا لزمنا طويل فى البنك الفيدرالي والذى يشغل حاليا منصب نائب رئيس مجلس الإدارة، تلك المداولات مع تيلور فيقول: «لقد بدأت جديا فى أواخر الثمانينيات، عندما كان جون فى مجلس المستشارين الاقتصاديين (و) لم تحدث فقط فى المكاتب والفصول الدراسية فى واشنطن وستانفورد وفى عديد من المؤتمرات فى شتى أنحاء العالم، بل جرت أيضا حول مؤامد العشاء فى واشنطن وبالو ألتو وفى رحلات التنزه من فيرمونت إلى ويومننج».

وفى 1991، وفى نهاية مهمته الثانية فى مجلس المستشارين الاقتصاديين، بدأ تيلور يفكر جديا فى استنباط «قاعدة بسيطة وعملية» معادلة تساعد من هم فى الخارج على فهم كيف تصرف بنك الاحتياطي الفيدرالي وتوفر للبنك فى الوقت نفسه مقياسا يقيس به الأداء. وعرض تيلور هذه المعادلة فى مؤتمر كارنيجي - روشستر فى تشرين الثانى/ نوفمبر 1992. وسرعان ما لاقت الاستحسان، ليس فقط فى الدوائر الأكاديمية وإنما أيضا فى دوائر صنع السياسة والقطاع الخاص. وأبدى ليبسكى، وكان يعمل عندئذ فى سالومون براندرز، تشجيعا مبكرا لها. فقد قال ليبسكى فى مؤتمر العام الأخير فى دالاس «لقد استخدمنا معادلة تيلور فى مطبوع تنبؤاتنا الذى صدر فى كانون الأول/ ديسمبر 1993 لنوضح لعملائنا أن التقييد النقدى كان قد فات مواعده وأنه وشيك الحدوث. والواقع أن البنك الفيدرالي أخذ بالتقييد فى شباط/ فبراير 1994، وهو تطور أصاب توافق الرأى النقدى بالارتباك».

كانت المعادلة التى اقترحها تيلور هى البساطة نفسها - كانت بسيطة لحد أن تيلور استطاع أن يضعها على ظهر بطاقة الزيارة الخاصة به (انظر الإطار 1). وقد قيل أن هناك اعتباران حركا إلى حد كبير:

التعاون في خصم الفوضى

في ٢٠٠١، عاد تيلور إلى واشنطن، في هذه المرة باعتباره نائبا لوزير الخارجية للشئون الدولية في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش. وتركز عمله على حشد الدعم السياسي من وزراء المالية لتجميد الأصول المملوكة للإرهابيين في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر. ويقول تيلور أنه فخور بأن لجنة ١١ سبتمبر، التي فحصت استجابة الحكومة للهجمات، أعطت للعمل المتعلق بتجميد أموال الإرهابيين المرتبة الأولى بين مراتب كثيرة أقل حصلت عليها جوانب أخرى للحرب على الإرهاب.

وكان على تيلور أن يتعامل ثانية مع البنوك المركزية، لكن في سياق جد مختلف. فقد أشرف على إنشاء بنك مركزي مستقل في العراق ومواجهة التحديات الضخمة لإدخال عمله جديدة هي الدينار العراقي. وقد عقدت هذه المهمة أوامر صدام حسين بنقل عملات قيمتها مليار دولار من أقبية البنك المركزي قبل سقوط النظام مباشرة في ٢٠٠٣. وكان هذا يعني أنه ما لم تنجح العملة الجديدة ورغب الناس في مبادلتها بالدولار أو اليورو، فلن يجد البنك المركزي سبيلا لدعمها. لقد كتب تيلور في كتابه الصادر في ٢٠٠٧، «المعنون المحاربون المليون العالميون أن «صورة البنك العراقي باحتياطياته المستنزفة من النقد الأجنبي كانت كافية لتبعث القشعريرة في أوصال خبراء الاقتصاد النقدي من أمثالي». وعندما اكتشف كثير من الأموال المنهوبة مدفونا في أراضيات قصر صدام، رغب تيلور في إعادتها للبنك المركزي. لكنه يقول «فإنه في رأي معظم الناس، كان استخدام الأموال في مشروعات للتعمير» مثل إصلاح شبكات المياه والصرف الصحي فكرة أفضل.

ومن ثم، فإن إدخال الدينار الجديد كان يتعين الاضطلاع به في ظل مجال قليل للخطأ. كانت النقود الجديدة «كافية لملء حمولة سبع وعشرين طائرة من طراز ٧٤٧». وقد طارت للعراق من سبعة مطابع مختلفة في شتى أنحاء الأرض وقامت قوافل مسلحة بإيصالها إلى ٢٤٠ موقعا في شتى أنحاء البلاد. ولحسن الحظ، ثبت أن العملة حظت بشعبية جارفة بحيث بدأ الناس يستبدلون دولاراتهم بالعملة الجديدة. وإن فعلوا ذلك، بدأت احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي في الارتفاع. وقد كتب تيلور في كتابه «وعندما زادت على حد المليار دولار، تنفست الصعداء».

• مدى قرب معدل التضخم في الولايات المتحدة من نسبة ٢ في المائة. فإذا زاد التضخم عن ٢ في المائة، نزع البنك الاحتياطي الفيدرالي لزيادة سعر الأموال الفيدرالية لتهدئة التضخم.

• مدى بعد الدخل الحقيقي للاقتصاد عما يمكن تحقيقه. فإذا كان الدخل أقل مما يمكن تحقيقه، نزع البنك إلى تخفيض سعر الفائدة المستهدف لتحريك الاقتصاد.

وقد أثبت تيلور أنه لو كان قد تم الالتزام بمعادلته في السبعينيات، لتفوق أداء اقتصاد الولايات المتحدة عما كان عليه. ولم يكن التضخم ليخرج عن السيطرة لأن الاحتياطي الفيدرالي كان سيواجه كل زيادة في معدل التضخم (فوق ٢ في المائة) برد أكثر مما هو متناسب في سعر الأموال الفيدرالية - وقد أصبح هذا الرد الأكثر مما هو متناسب لأسعار الفائدة تجاه التضخم جزءا راسخا من مبدأ تيلور. وباستخدام المقياس الخاص بقاعدته، أعطى تيلور البنك الاحتياطي الفيدرالي درجات مختلطة على أدائه الأقرب عهدا. وفي المؤتمر الاقتصادي السنوي الذي عقد في جاكسون هول، ويومئذ في العام الماضي، أثبت تيلور أنه بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، زاد بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الأموال الفيدرالية الموجه على نحو أبطأ مما اقترحت القاعدة التي قدمها. ولو كان البنك قد أخذ بقاعدته، ربما أمكن التخفيف كما يقول تيلور من كثير من الازدهار الذي حدث في الإسكان ومن الكساد الذي أعقبه.

لماذا تحظى هذه المعادلة البسيطة بالقبول باعتبارها قاعدة ناجحة للسياسة النقدية؟ كان أحد أسباب ذلك هو شهرة تيلور باعتباره شخصا عمل على نماذج أوسع نطاقا وأكثر تعقيدا للاقتصاد العالمي، خاصة في وقت لم يفعل فيه ذلك خبراء الاقتصاد الكلي الآخرون. ويقول أندرو ليفن وهو واحد من عدد من خريجي ستانفورد الذين ترعرعوا على يد تيلور وكانوا يشغلون مناصب رفيعة في النظام الفيدرالي، أن تيلور اشتهر دوما بأنه «استغل لأقصى حد الحاسب الآلي الفائق القدرة في ستانفورد» لوضع حلول لنماذجه. وأن قيام مثل هذا الشخص باقتراح قاعدة بسيطة أكسبه مصداقية ربما لم يكن ليحصل عليها بغير ذلك.

الإطار ١

مفاهيم من صنع تيلور

كان ما يعرف حاليا بقاعدة تيلور معادلة بسيطة عرضها تيلور في مؤتمر عقد في ١٩٩٢ وأحكم صياغتها في كتاب صدر في ١٩٩٩ وهي:

$$r = 1.5p + 0.5y$$

حيث r هي الانحراف في الهدف الذي حدده البنك الفيدرالي لسعر الأموال الفيدرالية الحقيقية عن متوسطه طويل الأجل، و p هي انحراف معدل التضخم عن هدف التضخم، و y هي الفجوة بين الناتج الفعلي والممكن. وسعر الأموال الفيدرالية هو الفائدة التي تقتضيها البنوك من بعضها البعض على القروض لليلة واحدة والمقدمة عن فائض الاحتياطي وهو أداة البنك السوقية الرئيسية للسياسة النقدية.

خلاصة القول، إن المعادلة تطالب البنك الفيدرالي بأن «ينحني في اتجاه الريح». كما تجسد المعادلة ما أصبح يعرف بمبدأ تيلور: يتعين على البنك المركزي أن يتصدى للزيادة في التضخم بزيادة أكبر مما هو متناسب في هدف الأموال الفيدرالية.

وقد بين تيلور أنه من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٢، كانت هذه المعادلة تصف أيضا السلوك الفعلي لسعر الأموال الفيدرالية. وقد أوضح تيلور أن الأداء الجيد للسياسة النقدية كما هو معترف به على نطاق واسع خلال هذه الفترة، كان نتيجة لاتباع هذه القاعدة ضمنا.

وعلى الرغم من أن قاعدة تيلور هي التي اكتسبت سمعة ومكانة، فإن شهرة جون تيلور كخبير بارز في الاقتصاد الكلي كانت مكفولة بغيرها. ففي السبعينيات، عكف على ما يعرف حاليا بمنحنى تيلور. وهو مثل منحنى فيليبس الشهير، علاقة بين التضخم والبطالة. لكن في حين أقام منحنى فيليبس علاقة بين مستوى التضخم والبطالة، أثبت تيلور أن المفاضلة التي يواجهها واضعو السياسة بالفعل هي بين تقلب التضخم والبطالة. وفي مقدور السياسات الجيدة للبنوك المركزية أن تحسن هذه المفاضلة بتقليل ليس مجرد التقلب في التضخم بحسب بل أيضا التقلب في البطالة.

وإن يسترجع تيلور جهوده في العراق، التي حصل في مقابلها على جائزة الخدمة المتميزة التي تقدمها وزارة الخزانة الأمريكية، يقول أنه مندهش «من القدر الكبير المطلوب من التعاون والدبلوماسية على النطاق الدولي». ويلاحظ أن الجهود التي بذلت لتجميد الأصول شملت في النهاية أكثر من ١٨٠ بلداً، وهو ما أسماه واحد من أفضل الأمثلة على التعاون الدولي «على الأقل منذ إنشاء مؤسسات بريتون وودز».

قواعد جديدة لصندوق النقد الدولي

كذلك كانت المهمة التي قام بها تيلور في وزارة الخزانة الأمريكية مرموقة في محاولاته لتوجيه الإصلاح في صندوق النقد الدولي. واتساقاً مع تركيزه على السياسات المستندة للقواعد، كان تيلور يعتقد أن «من المشاكل التي يواجهها صندوق النقد الدولي أن السلوك النظامي أقل كثيراً مما يلزم. فهل سيكفل الصندوق بلداً ما أم لن يفعل؟ ومتى سيفعل ذلك؟» كان يعتقد أن هذا الافتقار للسلوك النظامي ساعد على خلق حالة من عدم التيقن في الأسواق وكان سبباً من أسباب حدوث هذا القدر من العدوى» خلال الأزمة المالية في التسعينيات.

لذلك أيد تيلور بقوة الإصلاحات التي اعتمدها صندوق النقد الدولي والتي سعت على حد تعبيره إلى «فرض مزيد من القواعد على الصندوق». وشملت هذه

الإطار ٢

إهدار القواعد

عندما يتعلق الأمر بتعليم الاقتصاد، يؤمن تيلور بإهدار كل القواعد. ذلك أن معظم الناس يجفون عندما يتذكرون دروس الاقتصاد التي تلقوها أثناء دراستهم؛ فالصورة التي ترد لخاطرهم عادة هي صورة أستاذ لا لون له يتحدث بنبرة رتيبة عن مفهوم مجرد ما. ويعتقد تيلور أن مدرسي الاقتصاد «يجب أن يبحثوا عن طرق للتسلية وهم يدرسون» لأنهم سيسعون «إلى التصرف بطريقة تريدهم في مكروه» إذا حاولوا إضفاء الحياة على مفاهيم اقتصادية.

وإضافة إلى التعبير عن أفكاره حول التعليم في مبادئه التي تحظى بالشعبية عن الكتب الدراسية في الاقتصاد، كثيراً ما كان تيلور يتبادل الخبرات مع الأساتذة الآخرين خلال العروض التي كان يقوم بها في المؤتمرات. وفي أحد هذه العروض، حث الأساتذة على ممارسة «اقتصاديات الجانب المدهش»، الذي قال أن هدفه هو جعل محاضرات الاقتصاد «أقل تجريداً» وأكثر نزوعاً للحدس، وأشد وثاقة بالموضوع، وأكثر قابلية للتذكر. ولممارسة ما يبشر به، حاول تيلور - بالإضافة إلى ارتداء زي كالفورنيا الأرجواني المزرق - أن يجعل محاضراته سهلة التذكر بأن جعل صوت «آدم سميث» ينطلق خلال قائمة المحاضرات من خلال نظام الإذاعة فيها.

وقد حبه هذا التفاني في سبيل التدريس إلى جيل من الطلاب في ستانفورد - وأكسبه جوائز التدريس - لكنه يقول أن أشهر طالب لديه هو طالب «لم يكمل الطريق» ففي خريف ١٩٩٥، كان أحد الطلاب الذين تلقوا المقرر التمهيدي في الاقتصاد الذي يدرسه تيلور هو لاعب الجولف تيجر وودز الذي ترك ستانفورد بعد ذلك مباشرة. ويمزح تيلور قائلاً: «ربما شرحت له مفهوم تكاليف الفرصة البديلة بوضوح أكبر مما يجب. ويضيف أنه يستخدم حالياً مثال وودز - وما يقدر بمبلغ ٤٠ مليون دولار كان سيفقد لاعب الجولف لو بقي في ستانفورد - ليفسر تكاليف الفرصة البديلة للطلاب الجدد. «وبهذا فإنهم يستوعبون الفكرة مباشرة».

قرار ٢٠٠٣ بتوضيح المعايير التي تتأهل البلدان بموجبها للحصول على قروض كبيرة جداً من الصندوق - وفي مقال في ٢٠٠٥، كتب تيلور يقول إن هذا التوضيح كان لابد أن يساعد على «تقليل عدم التيقن ويخلق حوافز صحيحة لكل من واضعي السياسة ومستثمري القطاع الخاص». وللأسباب نفسها، أيد اعتماد أحكام تتعلق بالعمل الجماعي في مجال السندات السيادية. وتهدف هذه إلى توفير قدرة أكبر على التنبؤ في حالة إعادة هيكلة دين ما. وقد تم إدخال هذه الأحكام في الديون التي أصدرتها حكومة المكسيك في ٢٠٠٣ وأصبحت منذئذ معياراً للسوق.

وقد صورت الصحافة عمل تيلور بشأن هذه العقود بأن وضعته في حالة نزاع مرير مع زميلته السابقة في ستانفورد آن كروجر، التي كانت حينذاك النائب الأول لمدير صندوق النقد الدولي، والتي اقترحت وضع آلية مركزية لإعادة هيكلة الديون السيادية. ويقول تيلور أنه عارض هذه الآلية، لكنه أورد في كتابه «المحاربون الماليون العالميون» أن فكرة أنه نشب بيني وبين آن كروجر نوع ما من النزاع الشخصي فكرة مضحكة... فقد كنا نلعب الجولف معا في ملعب بريتون وودز للجولف في صندوق النقد الدولي في ماريلاند مثلما كنا نلعب الجولف في ملعب الجولف في ستانفورد في كاليفورنيا. وباعتبارنا أكاديميين سابقين، من الطبيعي أن تختلف آراؤنا حول قضايا مهنية وأن نظل مع ذلك أصدقاء». ويقول تيلور «من كسب في الجولف؟ كانت المباريات أميل إلى المتكافئة تماماً».

كذلك ناصر تيلور تطبيق صندوق النقد الدولي في ٢٠٠٥ أداة لدعم السياسة أسماها «برنامجاً للصندوق بدون اقتراض». وحاج تيلور بأن هذه الأداة الجديدة - والتي استخدمتها حتى الآن الرأس الأخضر وموزامبيق ونيجيريا والسنگال وتنزانيا وأوغندا - تتيح للبلدان الحصول على منافع برامج صندوق النقد الدولي، مثل مشورة الخبراء بشأن تصميم البرامج الاقتصادية، حتى عندما لا تكون في حاجة مالية ماسة لذلك. وكتب تيلور يقول أنه بدون هذه الأداة «كانت قروض الصندوق تمنح ثم يمد أجلها لأن ذلك كان هو الطريق الوحيد» لكي تظهر البلدان للأسواق وللمانحين أنها حصلت على «ختم الموافقة المهم من الصندوق».

بين ستانفورد وواشنطن

يقول تيلور أنه قرر في ٢٠٠٥، أنه أن الأوان للعودة لستانفورد بعد «أربع سنوات محمومة للغاية» في وزارة الخزانة الأمريكية. وقد استأنف وقد بلغ الحادية والستين فحسب، التدريس بنشاط مرة ثانية (انظر الإطار ٢)، والبحوث، وهو يراقب عن كثب بنك الاحتياطي الفيدرالي. وقد أيد الإجراءات التي اتخذها البنك خلال الاضطراب المالي الأخير، بما في ذلك التخفيض المثير الذي بلغ ٧٥ نقطة أساس في سعر أموال الصندوق فيما بين اجتماعات اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة. وقد أخبر تيلور الفايانانشال تايمز أن هذا التخفيض «عجل بشيء كان سيحدث على أية حال. ويبدو لي أن فكرة القيام به في خضم أزمة جد صعبة في السوق كانت فكرة جيدة».

وفي هذا العام، كما كان الحال في كثير من الانتخابات الرئاسية الأمريكية في الماضي، ينشغل تيلور أيضاً بالعمل كمستشار اقتصادي للجمهوريين. وهو يعمل لصالح حملة السناتور جون ماكين، الأمر الذي يعيده لواشنطن مرارا وتكرارا. وعندما وجه له سؤال للتنبؤ بنتيجة الانتخابات، ضحك تيلور وقال: «أسف، ليس لدى قاعدة تيلور للتنبؤ بما سيحدث في الانتخابات».

براكاش لونغاني رئيس شعبة في دائرة العلاقات الخارجية في صندوق النقد الدولي.